

ذنبها بالمعنى المذكور والتسمية الحاصلة بالبيان الاقسام ان يقال لزوم من لفظها اما ان يكون
بحسب الوجه الخارج فخطا ما سبق ان يكون وجه الفقه الثابت في الخارج يتخالفون الاقسام
واما بحسب الوجه الذي ينفذ على انه معتبر بتسوية جسم الفقه الثابت في الدين صنفان من حصول
الفقه الاقدم فنقول لا يصح واحدا لطلب الوجود من خارجا وكل واحد من الاقسام الثلاثة
اما ان يتسوية ادراك الفقه بدون اذنا كما هو اللزوم الذي هو المحرك في الدلالة الاتزامية المتأخر
ان لا يتسوية وسوال اللزوم الخارج في اللزوم الخارج بهذا المعنى معا بل لزوم الذي هو المعنى في الدلالة
الاتزامية لا بمعنى الذي ذكره قدس سره وانما المقابل هو اللزوم بالمعنى الذي ذكره تكرر
فان قلت لازم الماهية من حيث هو مفشاهذا انما هو اللزوم الذي هو المعنى في اللزوم المتأخر
على اللزوم الذي هو المعنى في الدلالة الاتزامية ومما هو المراد بالانقسام اللزوم الذي هو المعنى في اللزوم
الماهية ليس بهذا المعنى بل بمعنى امتناع الانقسام وجوه الملازمة وجوه الاصل اللزوم فيه وهو
انهم من الاول قوله المعنى والثاني هو كون اللزوم كما في صفة اللزوم وبهذا المقادير جميعا في اوله الاكل
انهم من الاول قوله المعنى والثاني هو كون اللزوم كما في صفة اللزوم وبهذا المقادير جميعا في اوله الاكل
وأيضا في قوله المعنى والثاني هو كون اللزوم كما في صفة اللزوم وبهذا المقادير جميعا في اوله الاكل
باللذين يكتفي بغيره مما هو اللزوم وهو التعريف ان هذا التعريف يطلق على اللزوم البين الذي
يكونه نفسا بل هو في تصورته وهو المعنى الاول اعلم قوله على ان اللزوم بعبارة التعريف هو اللزوم
الثاني وهو على اللزوم في التعريف على ان هذا المعنى قول قدس سره في بيان تعريف المعنى الاول الذي
يلزم في اللزوم اللزوم بل هو في تصورته وهو المعنى الاول اعلم قوله على ان اللزوم بعبارة التعريف هو اللزوم

باللزم البين الذي سبق تعريفه للزوم بكونه المقصودان فيه والملازمة على ما بين كاستمر بها فاذكر
ما خدم في شرح التعريف الذي اشار اليه قدس سره في كلامهم في خارج نعم الاعتراف على ما علم في غير
واحدة في مقصوده متوجه لكن الامر في ذلك بل قال الشارح والعرض المعارف ان الظاهر ان المراد بالعلم
ما يقابل العرض الاقدم وهو يتوجه عليه ان التعريف ليس بعام ويمكن ان يقابل المراد بالمعارف المعارف بالعلم
فاستقام المراد ما عدا ذلك في قوله انما هو لطلب العلم بالاشياء لا العلم بالاشياء وتبين على ذلك بالاشياء
ما فيه وبالمشغول هو بطلان التناقضات ما يزيد مع سواه المعروف ومنها لا يزيد الا مع زيادة المعروفين
حتى يحتاج بعضهم المحل الشيب على الكهول مع اختلاف المتعارفين ولقد ريت في كتاب العروة للشيخ
المحدث ركن الدولة والدين السني في شرحه ان لا يتسوية على السلام ببعضها بما يراسلها في
وعز من ذلك ومنها انه يمكن لصحة التعليل قال الشارح في اوله انما هو بغيره حقيقة واحدة او حتى
ان يتسوية بما هو الحاشية وفيه اليقينية معتبر في هذا التعريف الا ان محذور عن العبارة لوضوح الامر وانما
قلت ان قبه الحاشية معتبر لانه لا ياشي خاصة للمجرد وغيره من عام للانسان فهو من حيث الاختصاص في ذاته
من حيث العموم من عام فالحاشية تقتضي اذ هو عام في الماهية والملازمة للاختصاص هو الاختصاص في سائر
الجميع باعتبار ما هو في ذاته من الخاصة الحقيقية في الثالث الى المعنى يكون خاصة خاصة وكذا المراد
باللزوم هو كونها كينونة الحقيقة مشاعلة وهما فالمراد بالخاصة هو انما هو كينونة الحقيقة كينونة الحقيقة
علتها فيكون لا بالمعنى عند الاستدلال في الرسوم الخاصة للحق في الحقيقة واما هذا المعنى من المعنى
في الرسوم كذا في الرسوم الخاصة في الثالث الى المراد بالاختصاص هو اللزوم في تعريفه الاختصاص
فالمعنى بالخاصة هو كونها كينونة الحقيقة مشاعلة وهما فالمراد بالخاصة هو انما هو كينونة الحقيقة كينونة الحقيقة

Copyrighted by King Fahd University